أمريكا تعيد ترتيب أولويات تسليم «باتريوت» لحلفائها

هجوم روسي على ميناء أوديسا الأوكراني يشعل حريقاً

من الحرب الروسية الأوكرانية

صواريخ باتريوت

«وكالات» : في تصعيد جديد ضمن الحرب المستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات، قال جينادي تروخانوف رئيس بلدية أوديسا إن القوات الروسية شنت هجوما بطائرات مسيرة على ميناء أوديسا الأوكراني المطل على البحر الأسود في وقت مبكر من أمس السبت ما أدى إلى اشتعال النيران في مبنى سكني متعدد الطوابق ومقتل أحد السكان.

ولا تزال أعداد المصابين قيد الحصر بحسب تروخانوف الذي كتب على تطبيق تيليجرام «جميع فرق الطوارئ تعمل في حالة استنفار قصوى».

وأشار تروخانوف في وقت سابق إلى أن ما لا يقل عن 20 طائرة مسيرة تركزت على المدينة، التي تُعد هدفا متكررا للهجمات الروسية، لافتا إلى اندلاع حريق في مبنى سكني متعدد الطوابق على الأقل.

وأظهرت الصور المنشورة على الإنترنت ألسنة اللهب تلتهم الطوابق العليا لأحد المباني بينما كانت فرق الطوارئ تحرك سلالم الإنقاذ القابلة للتمديد في المكان وتصاعد الدخان من النوافذ.

وقبلها شنت القوات الروسية، الجمعة، هجوما جويا واسع النطاق على أوكرانيا، استخدمت فيه مزيجا من الطائرات المسيّرة القتالية والصواريخ الباليستية.

وأكدت السلطات الأوكرانية أن دفاعاتها الجوية نجحت في اعتراض عدد من المسيّرات الروسية التي استهدفت العاصمة كييف مساء الجمعة، في حين واصلت عشرات المسيّرات الأخرى التحليق في أجواء البلاد، مهددة بمزيد من الضربات.

وفي وقت سابق، أطلقت روسيا صواريخ باليستية على أهداف بالقرب من مدينة دنيبرو جنوب شرقي أوكرانيا.

وفي وقت سابق، أعلنت كييف أن القوات الروسية أطلقت عدة صواريخ باليستية استهدفت منشآت بالقرب من مدينة دنيبرو جنوب شرقي البلاد، في خطوة تُعد استمرارًا لنهج الهجمات الممنهجة على البنية التحتية الحيوية، لا سيما في قطاعي الطاقة والاتصالات.

كما أشارت تقارير غير مؤكدة إلى قيام موسكو بنشر قاذفات استراتيجية قادرة على إطلاق صواريخ كروز بعيدة المدى، ما يزيد من احتمالية تنفيذ موجات هجومية جديدة في الأيام المقبلة، بحسب محللين عسكريين.

وتُعد هذه الهجمات جزءًا من سلسلة طويلة من الضربات الجوية التي تنفذها روسيا منذ اندلاع الحرب في فبراير 2022، والتي تستهدف المدن الأوكرانية الرئيسية والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك محطات الكهرباء وخطوط السكك الحديدية ومخازن الإمداد.

من جهة أخرى منحت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ألمانيا الأولوية على سويسرا للحصول على الجيل التالي من

تبادل جثث بين روسيا وأوكرانيا

أنظمة الدفاع الجوي «باتريوت» ما يمهّد الطريق أمام برلين لإرسال نظامين من «باتريوت» تمتلكهما إلى أوكرانيا، بحسب ما أفاد به ثلاثة مسؤولين أمريكيين لصحيفة «وول ستريت جورنال».

ويشكل تعهّد الولايات المتحدة بتعويض ألمانيا سريعًا عن صواريخ «باتريوت» التي سترسلها إلى أوكرانيا أول حالة يتدخل فيها البنتاغون لتسهيل تسليم السلاح، منذ إعلان ترامب مطلع الشهر الجاري عن دعمه لتزويد كييف بالمزيد من الأسلحة.

ويتماشى تسريع إيصال صواريخ «باتريوت» إلى أوكرانيا، عبر تزويد ألمانيا بأنظمة مباشرة من خط الإنتاج الأمريكي، مع تعهّد ترامب بالضغط على حلفاء الناتو لدعم الولايات المتحدة في جهودها لتوفير مزيد من الأسلحة لأوكرانيا.

ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مسؤول أمريكي كبير، أن إدارة ترامب ستعيد تنظيم جدول تسليم شحنات «باتريوت» المستقبلية مع منح الأولوية للدول الحليفة التي توافق على إرسال صواريخ «باتريوت» من ترساناتها إلى أوكرانيا.

ورحجت الصحيفة إبرام واشنطن المزيد من الصفقات مع حلفائها لتوفير أسلحة إضافية خلال الأسبوع المقبل حيث من المقرر أن يجتمع وزير الدفاع الأمريكي بيت هيغسيث افتراضيًا مع قادة دفاع (الناتو) الاثنين المقبل لمناقشة المساعدات المقدمة لكييف.

كما سيعقد اجتماع منفصل الأربعاء يضم الدول التي تمتلك أنظمة صواريخ «باتريوت»، برئاسة الجنرال أليكسوس غرينكويش، القائد الأعلى لقوات حلف شمال الأطلسي في أوروبا ورئيس القيادة الأوروبية الأمريكية.

قالت ألينا بولياكوفا، رئيسة مركز تحليل السياسات الأوروبية: «إن الجدول الزمني لإنتاج أنظمة جديدة يستغرق سنوات طويلة، لكن أوكرانيا بحاجة إلى هذه القدرات الآن».

وأعلنت الحكومة السويسرية أن الولايات المتحدة «قررت إعادة ترتيب أولويات تسليم أنظمة الدفاع الجوي الأرضية باتريوت» في إطار جهود الولايات المتحدة لزيادة الدعم لأوكرانيا.

وتمتلك أوكرانيا حاليًا عددا قليلا من أنظمة باتريوت، التي تبرعت بها الولايات المتحدة ودول أخرى، وتسعى جاهدة للحصول على المزيد منها لصد الهجمات الروسية المتصاعدة.

ووفقا لمسؤول أمريكي رفيع المستوى، تسعى إدارة ترامب إلى التفاوض على صفقات فردية مع دول أعضاء في (الناتو) لشراء أسلحة لأوكرانيا. وستشرف «البنتاغون» على هذه الجهود.

وستتجاوز هذه الصفقات صواريخ الباتريوت، وستشمل أسلحة هجومية ودفاعية ستوفرها دول الناتو لكييف، ثم تعيد شراءها من الولايات المتحدة، بحسب «وول ستريت جورنال».

وصرح مسؤول في الناتو بأن ألمانيا والنرويج والدنمارك وهولندا والسويد وبريطانيا وكندا وفنلندا قد التزمت بالفعل بدعم المبادرة، ويمكن لدول أوروبية أخرى الانضمام إلى جهود دعم كييف بمجرد الانتهاء من تفاصيل الخطة، وفقا لما نقلته الصحيفة عن مسؤولين أوروبيين.

من ناحية أخرى أعلنت البعثة الروسية الدائمة لدى الاتحاد الأوروبي أن التسوية في أوكرانيا مستحيلة دون اعتراف بروكسل بالأسباب الجذرية للصراع.

وجاء في بيان البعثة: «من مصلحة الاتحاد الأوروبي التخلي عن نهج المواجهة الذي يعتمده».

كما تابع أن على الاتحاد الأوروبي الاعتراف بالواقع القائم والأسباب الجذرية للأزمة الأوكرانية، التي تقع مسؤولية إشعال فتيلها على عاتق بروكسل نفسها، وفق البيان.

وختم: «بدون ذلك لا يمكن التوصل إلى تسوية ناجعة للصراع في أوكرانيا».

يذكر أن مندوبي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توصلوا إلى اتفاق حول الحزمة الـ18 من العقوبات ضد روسيا، التي وصفت بأنها واحدة من أشد حزم العقوبات ضد روسيا حتى الآن، وفقا لما أعلنت مفوضة الاتحاد الأوروبي للأمن والخارجية كايا كالاس.

وسبق أن أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن سياسة احتواء روسيا وإضعافها هي استراتيجية طويلة الأمد للغرب، لكنها غير ناجعة، لافتا إلى أن العقوبات وجهت ضربة خطيرة للاقتصاد العالمي بأسره، وأن الغرب يتطلع إلى تدمير حياة الملايين من الناس.

إلى ذلك، يرى خبراء أن العقوبات على موسكو تؤثر على فارضيها بالدرجة الأولى، إذ تتمتع روسيا بمكانة رفيعة في أسواق الطاقة والاقتصاد العالمي.

القضاء البرازيلي يفرض قيودا مشددة على بولسونارو وواشنطن تهدد بالتصعيد

ترامب هدد بفرض رسوم جمركية تصل إلى 50 في المئة على الواردات من البرازيل بدءا من أغسطس

«وكالات» : تتفاقم الضغوط القضائية على الرئيس البرازيلي السابق جايير بولسونارو، بعد أن أمر القضاء بوضعه تحت قيود صارمة شملت ارتداء سوار إلكتروني ومنعه من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وصدر القرار عن القاضي ألكسندر دي مورايس، قاضي المحكمة العليا الفدرالية، الذي يتولى التحقيقات في محاكمة بولسونارو ونجله النائب إدواردو بولسونارو، على خلفية اتهامات بالتحريض على «أعمال عدائية» ضد الدولة البرازيلية و«عرقلة العدالة» من خلال تواصلهما مع مسؤولين أمريكيين لحثهم على فرض عقوبات على القضاء البرازيلي.

وبالإضافة إلى فرض السوار الإلكتروني، مُنع بولسونارو من مغادرة منزله في أوقات محددة خلال أيام الأسبوع، ومُنع تماما من التواصل مع جهات دبلوماسية أو السفراء.

بدوره، وصف بولسونارو هذه الإجراءات عند خروجه من وزارة العدل في برازيليا بأنها «أقصى درجات الإذلال»، نافيا في الوقت ذاته نيّته مغادرة البلاد أو طلب اللجوء السياسي، رغم تصاعد التكهنات حول ذلك.

وتأتي هذه التطورات بينما تتصاعد الأزمة مع واشنطن بعد إعلان وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو إلغاء تأشيرات القاضي مورايس وجميع القضاة المشاركين في المحاكمة، في خطوة اعتبرها مراقبون تصعيدا دبلوماسيا غير مسبوق ضد أحد أقوى مؤسسات العدالة في البرازيل.

وقال روبيو في بيان إن «حملة الملاحقة السياسية التي يقودها القاضي مورايس لا تنتهك فقط حقوق البرازيليين، بل تستهدف حتى مواطنين أمريكيين وتخلق مناخا من القمع خارج الحدود».

كما هدّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية تصل إلى 50 في المئة على الواردات من البرازيل بدءا من أغسطس المقبل، ما ينذر باندلاع حرب تجارية مفتوحة بين البلدين.

وأدى هذا التصعيد إلى رد قوي من الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا، الذي وصف تهديدات واشنطن بـ«الابتزاز غير المقبول»، متهما سياسيين برازيليين من التيار اليميني بـ«خيانة الوطن» لدعمهم الإجراءات الأمريكية.

وأعلن في خطاب متلفز أن بلاده «لن تسلم نفسها لزمرة المجانين هذه»، في إشارة إلى بولسونارو وحلفائه، مؤكدا نيته الترشح لولاية رابعة في الانتخابات المقبلة.

وتعد هذه المحاكمة إحدى أكثر المحاكمات السياسية أهمية منذ عودة الديمقراطية إلى البرازيل، إذ يُتهم بولسونارو بالتحريض على تمرد مؤيديه في أعقاب خسارته الانتخابات عام 2022، وبمحاولة تقويض الثقة بالنظام الانتخابي الإلكتروني.

وقد تؤدي هذه القضايا إلى الحكم عليه بالسجن لأكثر من 40 عاما، مع استمراره في التأكيد أنه ضحية «اضطهاد سياسي ممنهج».

ويعيش نجله إدواردو في الولايات المتحدة، حيث يقود حملة ضغط سياسية ضد القضاء البرازيلي بالتعاون مع رموز من التيار اليمني.

واعتبر القاضي دي مورايس أن ما يقوم به الثنائي بولسونارو من تحريض لواشنطن على اتخاذ إجراءات عدائية يمس مباشرة «سيادة الدولة البرازيلية».

وكانت الشرطة البرازيلية قد داهمت صباح الجمعة مقر إقامة الرئيس السابق في برازيليا، وصادرت مبالغ مالية قدرت بـ14 ألف دولار و7 آلاف ريال برازيلي (ما يعادل 1254 دولارا)، لكن بولسونارو نفى أي مخالفة، ووصف القاضي مورايس بأنه «رجل عصابة في ثوب قاض»، معتبرا أن الإجراءات المتخذة ضده «ثأر سياسي منسق».

«هيومن رايتس» تتهم شرطة أنغولا باستخدام القوة المفرطة ضد متظاهرين سلميين

مواجهات بين الشرطة الأنغولية ومتظاهرين احتجوا على رفع أسعار الوقود

«وكالات» : قالت منظمة هيومن رايتس ووتش، الجمعة، إن «الشرطة الأنغولية استخدمت القوة المفرطة ونفذت اعتقالات تعسفية أثناء تفريق مظاهرة سلمية في العاصمة لواندا في 12 يوليو الجاري».

وأضافت المنظمة، في بيان، أن الشرطة الأنغولية أطلقت الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي «دون مبرر، واعتدت على المتظاهرين مما أدى إلى إصابة عدد منهم».

كما اتهمت «رايتس ووتش» شرطة أنغولا باعتقال 17 متظاهرا أفرج عن بعضهم فقط بعد تدخل قانوني.

ودعت المنظمة الحكومة إلى فتح «تحقيق عاجل ومحايد في استخدام القوة وتلك الاعتقالات، ومحاسبة المسؤولين عنها بغض النظر عن رتبهم».

وقالت نائبة مديرة قسم أفريقيا في «هيومن رايتس ووتش» أشواني بودو-شولتز «يجب أن يتمكن الأنغوليون من الاحتجاج السلمي على السياسات الحكومية دون أن يُواجَهوا بعنف مفرط وانتهاكات لحقوقهم الأساسية».

وأضافت شولتز أن الحكومة مطالبة بأن تُجري «تحقيقا محايدا وتحاسب من ارتكبوا هذه الانتهاكات»، واعتبرت أن استخدام الشرطة للقوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين يعكس «مشكلة أعمق داخل الأجهزة الأمنية في أنغولا».

وطالبت الحكومة بأن تعتمد إصلاحات شاملة وتضمن تنفيذها لضمان احترام الشرطة للقانون ومحاسبة المسؤولين عند انتهاك حقوق المتظاهرين.

وكان مئات الأنغوليين قد شاركوا في الاحتجاج الذي انطلق من حي ساو باولو وكان من المقرر أن ينتهي في ساحة رمزية وسط لواندا.

ودعت حركات شبابية ومنظمات مجتمع مدني إلى التظاهر بعد قرار الحكومة رفع أسعار الوقود وإلغاء دعم النقل العام دون أي استشارة عامة.

وبرّرت الشرطة تدخلها بالقول إن «التدخل كان يهدف إلى الحفاظ على النظام والهدوء العام، لأن المتظاهرين لم يلتزموا بالمسار المتفق عليه».